



بحوث

كلية اللغة العربية

المملكة العربية السعودية / مكة المكرمة / جامعة أم القرى / كلية اللغة العربية

العدد الثاني - العدد الثاني في ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ

« سنوية »

ظاهرة الاستغناء

في الدراسة اللغوية

للدكتور

السيد زوتش الطويل

ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية

د. الميمنية الطويل
استاذة في قسم اللغويات العليا

كيف تناولتها كتب التراث ؟

في المصادر الأصلية للدراسة اللغوية ، نحوية كانت أو تصريفية ، وهي كثيرة ونغزيرة ومتنوعة ما بين مخطوط منها ومطبوع تناول لظاهرة الاستغناء على أنحاء متفاوتة ، وصور متباينة ، وهي تعني الاكتفاء بصيغة عن صيغة ، أو بفعل عن فعل ، أو اسم عن اسم ، ووراء هذه الظاهرة أسباب شتى بيئية أو اجتماعية أو لسانية ، ويستخدم القدماء في حديثهم عن هذه الظاهرة لفظ استغناء ، أو الفعل استغنى ، أو يستغني .

يقول سيبويه : « فأما القردة فاستغنى بها عن أفراد ، كما قالوا ثلاثة شسوع فاستغنوا عن أشباع ، وقالوا ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » (١) .

وكما تحدث سيبويه عن الاستغناء في مواضع من كتابه العريق ، نرى المبرد في مُقْنَضِيهِ أكثر من هذا التعبير . يقول : « ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُستَقْطَا ، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أَرْجَال ، وفي شَيْع أسباع ، لأنه الأصل » (٢) .

وقد تعرض المبرد للاستغناء في نحو تسعة وعشرين موضعا من كتابه .

والملاحظ في هذه الظاهرة أنها في النواحي التصريفية أكثر منها في المسائل النحوية ، ذلك لأنها في مجال الأبنية وهي كثيرة ومتعددة واضحة وملموسة .

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٧٩ الألفية ، والشح أحد سور النحل وهو الذي يدخل بين إصبعين ، ويدخل طرفه في القب الذي في صدر النحل للشعور في الزلم .

(٢) المقضب ج ٢ ص ٢٠١ .

وأبرز الظواهر التصريفية التي يحدث فيها الاستغناء جمع التكسير ، وصيغ التصغير .

وبرغم أصالة هذه الظاهرة ، وكثرتها ، وانتشارها في مؤلفات الأقدمين إلا أنها لم تجد حظها من الدرس العلمي المنهجي الذي يتبعها ، ويحلل أسبابها ، ويكشف عن قيمة وجودها في اللسان العربي ، ويضع لها سياجا محكما من المصطلحات العلمية شأن غيرها من الظواهر النحوية والتصريفية التي وجدت حظها من العناية والاهتمام .

وفي هذا البحث نحاول لإرساء قواعد لهذه الظاهرة تسهم في تحديد ملامحها ، وتوجد تمايزا بينها وبين غيرها من الظواهر الشبيهة بها ، أو التي هي بسبب منها .

تحديد مفهوم الاستغناء :

يراد بالاستغناء العدول عن صيغة إلى صيغة ، أو من بنية إلى بنية ، أو من استعمال إلى استعمال آخر ، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد لكنه غير مستعمل ، فيعرض العربي في استعماله إلى ما ألف استعماله كما استغنوا عن « أئبي بأبي » من باب ضرب حيث قياسها إلى « أئبي بأبي » من باب فتح حيث الاستعمال الذي ألفه اللسان العربي .

وقد يكون الاستغناء عن صيغة كثر استعمالها إلى صيغة أقل استعمالا لكنها الأقيس ويلجأ إليها المتحدث بالفصح مضطرا ، كما قالوا : أرجال جمع رجل بدلا من رجال ، على نحو ما أشار إليه سيبويه فيما نقلنا عنه آنفا .

وبما يجب أن نعلمه حتى نتضح تماما ملامح هذه الظاهرة .

أن منها استغناء للاضطرار نعدل فيه عن كثير مستعمل إلى قياس أقل استعمالا ، وحديث المبرد عنها يعطيها حكم القانون الذي يجعل من حق الأجيال المتعاقبة على منهل اللغة الفصيحة أن يحذوا حذوه ، وأن يسيروا على دربه : إذ يقول المبرد : « ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رجل : أرجال ، وفي سبع : أسباع لأنه الأصل » .

وأكثر ما يعرف عن هذه الظاهرة إهمال المستغنى عنه تماما ، أو على حد تعبير المبرد « حتى يكون المستغنى عنه مفعلا » ، أو ترك صيغة مستعملة إلى صيغة أخرى أدل على المراد ، وأكثر موافقة للصناعة النحوية .

ومن هنا يدخل في الاستثناء ظاهرة العدل ، ويخرج ظاهرة التقدير ، وأنواع من ظاهرة الحذف .

ففي ظاهرة التقدير نضع في اعتبارنا المقدر .

مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ وَأَنْ تَعْبُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى ﴾ .
فنحن نقول : أن وما دخلت عليه مصدر مؤول تقديره في الآيتين : صومكم خير لكم ،
عقوبكم أقرب للتقوى . وكلا المصدرين الصريح والمؤول في اعتبار المتحدث ، وليس فيه
استثناء بصيغة عن صيغة .

وتدخل فيه ظاهرة العدل ، وهي أحد أسباب منع الصرف مع العلمية ، فنعدل عن
صيغة إلى صيغة ، والمعدول عنه ، والمعدول إليه كلاهما في أكثر الأمر — في اعتبار المتكلم
فمثنى معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وكذلك : غمر معدول
عن : عامر ، لكن في الصيغة المعدول إليها معنى مقصود له مسوغه التحوي
واللغوي ، وسببه فيما بعد .

وخرجت ظاهرة الحذف ؛ لأننا في الحذف اللغوي نضع في اعتبارنا المحذوف
ونقدره ، وبصفة خاصة الحذف جوازا ، الذي يقع لدلالة الدليل عليه ، وأما الحذف
وجوبا ، ففيه صورة من صور الاستثناء .

وظاهرة القلب المكاني : وهي تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، ولها دلائل
أخرى هامة نتناولها في بحث تال بإذن الله نختلف عن الاستثناء ؛ لأن المقلوب والمقلوب عنه
يستخدمان جميعا ، فنقول : يمس وأيس ، وجذب وجهد ، وحادي وواحد .

يقول برجستراسر في سياق حديثه عن القلب المكاني : « واللغة العربية كثيرا ما
احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة مع الصورة الجديدة ، أي التي طرأ عليها التقديم
 والتأخير ، فأحيانا يمكن معرفة أينما هي الأصلية بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو
الحال في كلمة : مزراب ، ومزراب »^(١) .

(١) تاريخ التطور اللغوي لبرجستراسر ص ٢٥ . مكتبة المخطوطات القاهرة .

على أن هناك نوعاً من القلب المكاني نعه من قبيل ظاهرة الاستغناء ، وهو الجانب القياسي منه مثل آبار ، وآرام ، وجواء وشواء ونحوها على أساس أن الأصل منه غير مستعمل .

بقيت هناك قضية أخرى ..

هذا الحديث عن هذه الظاهرة .. أهو تصور أم تصوير ؟!

وبعبارة أخرى : حين نتكلم عن عدول العربي عن صيغة إلى صيغة أخرى أحدث فعلاً استعماله للصيغة الأولى ثم بدا له العدول عنها فعدل ، وبهذا يكون حديثنا تصويراً لواقع لغوي ، أم أن الأمر مجرد تصور لأمر لم يحدث على أساس أنه خطوة منطقية لما حدث . وهذا هو الشأن في ظواهر الحذف والتقدير والاستتار في النحو العربي .

كما هو الشأن في ظواهر الاعلال والابدال . وأن علماء التصريف عندما قالوا : إن أصل قال : قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، وعندما قالوا : إن « قاض » أصلها « قاضي » استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان : التنوين وسكون الياء ، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين فصارت قاض كان هذا كله مجرد تصور نظري بدون واقع .

لكن برغم هذا كله يبقى الاستغناء ظاهرة متميزة في اللسان العربي .

وعلى الآن أن نسوق أمثلتها ، ونشير إلى مواضعها في الظواهر التصريفية والنحوية .

الاستغناء في الظواهر التصريفية :

١ - نكثر هذه الظاهرة في جموع التكسير من بين الظواهر التصريفية المتعددة :

(أ) ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة ، فقالوا : رجل وأرجل ويد وأيد ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئدة ، وجمع من العرب ثلاثة أرسان ، استعملوه للقليل والكثير ، وقب وأقواب كذلك ، وكنا الأكف جمع كف ليس لها جمع

غروه : وقالوا : أذرع جمع ذراع مؤنثة ، ولا يتجاوزون هذه الصيغة ولو قصدوا الأكثر^(١) .

وهذه نقول من كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد تؤكد قولهم بالاستغناء بجموع القلة عن الكتوة .

يقول سيبويه : « وربما جاء الأفعال يستغنى بها أن يُكسر الاسم على البناء الذي هو الأكثر العدد ، فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد نحو قتب وأقتاب ، وزسن وأرسان » .

وقال في موضع آخر : « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأفعال ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف »^(٢) .

ويقول المبرد : « كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ، ولم يكن له جمع غروه دخل معه الكثير ، وذلك نحو قولك : يد وأيد ورجل وأرجل فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غروه ، فالكثير من العدد يلقب أيضاً بهذا ، لأنه لا جمع له إلا ذلك »^(٣) .

ومقتضى هذا أن من الجائز للمتحدث باللسان الفصيح أن يتحدث عن الجموع السابقة وهي من صيغ القلة في حالة الكتوة ؛ إذ لم يستعمل لها جموع كتوة ، اكتفاء بصيغ القلة ، فنقول ثلاثة أفعدة تعني القلة كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَفْعِدْهُمْ هَوَاءً ﴾^(٤) مراداً بها الكتوة بلا ريب ، كما استخدمت أيد وأرجل للقلة جاءت في القرآن الكريم للكتوة ، فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ لِلصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(٥) .

(١) راجع سيبويه ج ٢ (جمع التكرار) الألفية ، والمقتضب ج ٢ ص ٢ ، والأشعري ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٧٧ ، ص ١٨٠ الألفية .

(٣) المقتضب ج ٢ ص ١٦٠ .

(٤) سورة إبراهيم : ٤٣ .

(٥) سورة المائدة : ٦ .

(ب) الاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة (عكس الحالة السابقة) :

فاستعمل العرب شسوع جمع شسيع ، واستغنوا بها عن أشساع جمع قلة والتي لم ترد في كلامهم^(١) .

وجمعوا لفظ فرد على قروء جمع كثرة مستغنين بها عن أفراد جمع قلة . كما استغنوا بقروء جمع كثرة عن أقرؤ جمع قلة ، ولم يرد لسبع جمعا غير سبع ، ومن هنا يستعمل للقليل منها والكثير ، وقالوا في جمع جرح جراح ولم يقولوا أجراح . وقالوا : رجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصرد وصردان .

والاستعمال القرآني يؤكد هذا الاستغناء من ذلك قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾^(٢) مع أن السياق هنا بصيغ القلة لكنها مستغنى عنها .

وقد نقلنا في صدر هذا المقال ما قاله سيبويه في الاستغناء بقردة عن أفراد ، وشسوع عن أشساع .

ويقول المبرد : « وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد ، فنحو قولك شسوع ، فتقول : ثلاثة شسوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر »^(٣) .

ويقول الأشمولي : تنبيهان : الأول : كما يغني أحدهما (يعني جمع القلة والكثرة) عن الآخر وضعاً ، كذلك يغني عنه أيضاً استعمالاً لقرينة مجازاً نحو (ثلاثة قروء) .

وقد عبر ابن مالك عن ظاهرة الاستغناء بين جمعي القلة والكثرة بقوله في ألفيته :

- (١) روي أن الأحمش أثبت « أشعسا » يقول ابن يعيش في المفصل رداً على ذلك : فلما ما حكاه عن أبي الحسن من أشساع فهو شاذ قياساً واستعمالاً ، فلما الاستعمال ، فما أقله ، وأما القياس فإن الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال ، نحو عدل وأعدل ، فمجيئه على أقل خلاف القياس .
- (٢) سورة البقرة : ٢٢٨ .
- (٣) المختصر ج ٢ ص ١٦٠ .

وبعض ذي بكثرة وضعها يفي كأرجل ، والعكس جاء كالصُفَيِّ

والصُفَيِّ هنا على وزن فُعول جمع صَفَاة ، وهي الصخرة الملساء .

وقد انتقد الأشموني عدها في ظاهرة الاستغناء فقال : ليس الصُفَيِّ مما أغنى

فيه جمع الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره : صَفَاة ، وأَصَفَاء^(١) .

(ج) الاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض :

● من ذلك مثلاً غلام ، وكل ما كان على وزن فعال (بضم الفاء) وثالثه حرف لين يجمع في القلة على أفعلة مثل غراب وأغربة ، وإذا أرادوا التكثير قالوا : غُرَبَان ، لكنهم في غلام قالوا في التكثير غلمان ، ولم يقولوا في القلة أغلمة . وسر هذات يبدو من كلام سيبويه والمبرد .

أما سيبويه فيقول : « وغلام وغلمان ، ولم يقولوا : أغلمة ، استغنوا بقولهم : ثلاثة غلمة كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا أفتاء^(٢) » ، وقال في الصفحة التالية : « ولم يقولوا أصبية استغنوا بصبية عنها^(٣) » .

ويقول المبرد : « فأما غلام فيستغنى أن يقال فيه : أغلمة بقولهم : غلمة ؛ لأنهما الأدنى العدد ، وبجازهما واحد ، إلا أنك حذفت الزيادة ، فإذا حققت (غلمة) فالأجود أن ترده إلى بنائه فتقول : أُغْلِمَة ، وكذلك صبية . ولو قلت صُبِيَّة ، وُغْلِمَة على اللفظ كان جيداً حسناً .

● ومن ذلك جمع « فَعَل » اسماً صحيح العين على أفعال .

والقياس الصرفي على أنه يأتي على أَفْعَل ، وما عدها يأتي على أفعال وبناء على هذا نرى هواة التخطئة أو المتسرعين في إصدار الحكم بالخطأ على الأبنية التي تخالف ما اشتهر من قياس الصرفين يحكمون بالخطأ والمحن على كل من يجمع فَعَل اسماً صحيح العين على أفعال .

(١) شرح الأشموني ص ٦٧١ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٩٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٤ .

وقد وردت أساليب فضيحة عدة تجمع فعلا صحيح العين على أفعال ، وهي في تقديري من قبيل الاستغناء ببعض صيغ جمع القلة عن بعض ، والحكم بخطئها في تقديري مجازفة لا مسوغ لها .

ومن ذلك جمع شجر على أشجار قال تعالى : ﴿ ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين ﴾^(١) .

وجمع فرخ على أفراخ ، ومن ذلك قول الخطيب :

ماذا تقول لأفراخ بهذا مَرَج رَعِب الحواصل — لا ماء ولا شجر

وسمع جمع زئد على أزناد ، وفرد على أفراد .

وبناء على هذا لا غبار على عبارتنا المعاصرة : لنا أمجاد عظيمة (جمع مجد) . قال سيويه : « وأعلم أنه قد يجيء في قتل أفعال مكان أفعل ، وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد »^(٢) .

وأما المبرد فيقول : « فأما ما جاء على أفعال فنحو : فرد وأفراد ، وفرخ وأفراخ »^(٣) .

وبعرض الأسموني وجهات النظر المتعددة في المسألة ، فيقرر أن رأي الجمهور في جمع قتل صحيح العين على أفعال غير قياسي ، وأنه لهذا الرأي ابن مالك في التسهيل وذهب الفراء إلى أنه قياسي إذا كانت الفاء حمزة نحو ألف وآلاف ، أو واو نحو وهم وأوهام . وكلام ابن مالك في شرح الكافية يبدو منه موافقة الفراء فيما قلناه واو ؛ إذ يقول : « إن أفعالا أكثر من أفعل في فَعَل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكر وأوكر ، ووغد وأوغاد ، فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال » ثم قال : « إن المضاعف من فَعَل كالذي فاؤه واو في أن « أفعالا » في جمعه أكثر من أفعل مثل :

(١) سورة النحل : ٨٠ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٧٦ ، الأثرية .

(٣) المقضب ج ٢ ص ١٩٥ ، والكامل ج ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

عم وأعمام وجد وأجداد ورب وأرباب ، وبر وأبرار ، وشت وأشتات ، ومد وأمذاذ^(١) .

وهكذا يتضح لنا بعد هذه النقول المتعددة أن جمع فَعْل على أفعال ، سائغ في لسان العرب ، وليس فيه ما يعيب .

٢ — ظاهرة الاستعناء في باب التصغير :

من خلال تتبعنا للاستعمال العربي نجد أن ظاهرة التصغير عامة ، شاملة ، تقع في الأسماء المعربة ، كما تقع في المبنية ، لكنها في الأخيرة تأخذ صيغة تصريفية تميزها عن تصغير المعربات فهم إذا صغروا « ذا » اسم إشارة قالوا : « ذئبا » وإذا صغروا « الذي » أو « التي » قالوا : « اللدئيا » و « اللئيا » . يقول المبرد عن تحقير الأسماء المبنية : فإذا صغرت هذه الأسماء تحولت بها جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها ، وأخفت باء التصغير لأنها علامة فلا يبرى المصغر منها ، ولو عرّي منها لم يكن على التصغير دليل ، وأخفت ألف في آخرها تدل على ما كانت عليه الصيغة في غير المبنية ، ألا ترى أن كل سم تصغره من غير المبنية تصم أوله نحو : فلبس ، وذرتهم ، وذئب^(٢) واستشهد بقول شاعر الرجز العجاج :

بعد اللئيا واللئيا والنسي إذا علنها أنفسُ تُردُّب^(٣)

هذه الصورة يبين لنا كيف تصغر المبيات ؟! لكننا نلاحظ أن العرب أهملت تماما بعض المبيات فلم تصغر على النحو المألوف في تصغير الأسماء المبنية ، وذلك استعناء صعب بظواهرها التي صغرت .

من ذلك « اللاني » اسم موصول لجماعة الاناث لم ير في الاستعمال العربي تصغيرا لها ولو بحثت عن السر في ذلك تجد أنهم استغفوا « بالمتيات » عنها والمتيات هي جمع التي بعد تصغيرها .

(١) شرح الأثيري ص ٦٧٤ ، وراجع التسهيل ، وشرح الكافية لابن مالك .

(٢) المبرد ج ٢ ص ٢٨٧ (المقضب) وراجع سيويه ج ٢ ص ١٢٩ (الأموية) باب تحقير الأسماء المبنية

(٣) راجع خزائن الأدب ج ٢ ، وورد في توليد سيويه ، والمقضب للمبرد ، ونقله عن المقضب ابن الشجري في أماليه .

وقد تناول سيوييه هذه القضية مشيراً صراحة إلى مصطلح الاستغناء ؛ إذ يقول
« واللاتي لا تحقر ، استعوا بجمع الواحد إذا حقرَّ عه ، وهو قولهم : اللُّنَّات فلما استعوا
عه صار مسقطاً »^(١) .

● من وأي موصولان عامان بمعنى الذي وعبره لا يصعران ، ولم يسمع عن العرب
تصغيرهما وذلك لأن ما فيهما من عموم لا يجعل لتصغيرهما معنى^(٢) والحقيقة أن العرب قد
ستعوا عن تصغيرهما بتصعير « الذي » . يقول سيوييه : « ولا تحقر « من » ولا
« أي » إذا صاراً بحركة « الذي » ؛ لأنهما من حروف الاستعهام . فمن لم يلزمه تحقير
كما يلزم « اندي » لأنه إنما يريد به معنى « الذي » وقد استعسى عه بتحقير الذي »^(٣) .

● ذه ، ذي من أسماء الاشارة للمعرفة المؤنثة كان من المتوقع طبقاً لقواعد
تصغير المبيات أن يقال : « ذُيَا » ، وهي صيغة تصغير « دا » المبرد المذكر نفسها ،
فعدلوا عنها دفعا للالتباس^(٤) إلى قولهم « تيا » تصغيراً للذة وذِي .

يقول المبرد : فإذا حقرت ذِهْ أو دِي قلت : تِيا . وإنما صعدك أن تقول : دُيَا كرهة
لتباس المذكر بالمؤنث ، فقلت : تِيا ؛ لأنك تقول : (تا) في معنى (ذِهْ) ، وفي كما
تقول : دي ، فصعرت (تا) لتلا يقع لبس ، فاستعنت به عن تصغير « ذِهْ » أو
(دي) على لفظها . قال الشاعر^(٥) :

وخبيرُ ثَمَّابِي أنما الموتُ بالقَرَى فكيف وهاتَا عَصبةٌ وقلبُ^(٦)

وقال عمران بن حطان الخارجي :

- (١) الكتاب ج ٢ ص ١٤٠ ، الأمية .
- (٢) المنتظم ج ٢ ص ٢٩١ .
- (٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٤٠
- (٤) راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٤٠
- (٥) هو كعب القري في رثاء أخيه أبي القنول - راجع الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠ . وأما القائل ج ١ ص ١٤٨ .
- (٦) المعنى كان يحرف بأن الموت مقصور على القري أي الجواهر ، ثم تبيّن له بعد موت أخيه أن الموت في
الوادي أيضاً ، والقلب القبر

وليس لعرشها هذا مهابة وليس دارنا هانئا بلار^(١)

٣ - ومن أبرز ظواهر الاستغناء في الجانب التصريفي الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ؛
إد برها في الاستعمال العربي سلت مسد المبني للمعلوم والمجهول جميعا .. وهذه لأفعال
التي اكتفى فيها بصيغة البناء للمجهول ذات سمع خاص ؛ إذ أنها من حيث معناها تتعلق
بالاهتمام فيها بمن وقعت عليه أكثر من تعلقه بما وقعت منه .

وقد عقد سيويه فاصلا خاصا وذكر منها : جُنْ ، وُسْلُ ، وُرْكِمَ^(٢) .

وراد الرضي في شرح الكافية : حَمَ ، وَفَدَ ، وَوَعِكَ .

وعقد لها ابن فتيبة بابا خاصا في أدب الكاتب ، كما تناولها ثعلب في العصيح .
وجمع السيوطي منها أفعالا كثيرة غير ما سبق في كتابه المزهر^(٣) ومنها زُهِيَ بمعنى
تكبر ، فُرِعَ إلى كذا ، واضْطُرَّ ، واشْتَهَرَ ، واستَهَرَ ، وَغْنِيَ
وكانت ظاهرة الاستغناء هذه الصورة في تقديمي دليلا على حكمة اللسان العربي
ودقته ، ونأيه عن فصول الكلام .

وقد ورد في القرآن الكريم استخدام هذه الأفعال ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَهُ
قَوْمٌ يُرْعَوْنَ إِلَيْهِ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا اضْطَرَّرْنَا إِلَيْهِ ﴾^(٥) ، وقد ورد اضطر في القرآن
انكرام ميبا للمعلوم في موضعين فقط من مواضع سبعة وهما قوله تعالى في سورة البقرة .
﴿ ثُمَّ اضْطَرَّه إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبَنَى الْمَصْرَ ﴾^(٦) ، وقوله في سورة لقمان : ﴿ ثُمَّ اضْطَرَّه إِلَى
عَذَابِ غِيظٍ ﴾^(٧) .

(١) . لُهاه بالهاء الصعاء والرفة ، وقال الأصمعي هو بالهاء ، وونه فقله وهي البقرة الوحشية = المزدحم ٢
من ٢٨٨

(٢) . الكتاب ج ٢ من ٢٢٨ . الأمية .

(٣) . المزهر ج ٢ من ١٥٢

(٤) . سورة هود ٧٨

(٥) . سورة الانعام ١١٩

(٦) . الآية : ١٢٦ .

(٧) . الآية : ٢٤

الأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة :

وفي هذه الأفعال نبدو ظاهرة الاستعلاء واضحة جلية .

فهناك أفعال ملزمة لصوره الماضي مثل : نعم وبئس ، وحيداً ولا حيداً ومنها : فعلا التعجب (ما أفعله - أقبل به) وأفعال الاستثناء مثل : خلا وعدا وحامداً وكذلك : يس وما دام (من أحواب كان) وحري وأحلول وأمشأ وأخذ (من أفعال المقاربة والشرع) ومنها : طالما ، وقلما ، وكثيراً^(١) .

فهذه كلها أفعال لزمّت صورة الماضي ، وجعلت عليها ووزاء هذا الحمود أن هذه الأفعال اقترنت بمعان ثابتة هي المدح أو الذم ، أو التعجب ، أو الاستثناء ، أو النفي ، أو الشرع ، أو كلف الفعل عن الفاعلية حتى أصبح المراد منه مجرد الحدث وكان من نتيجة هذا أن تركنا جانباً عصر الزمن ، وأصبح الزمن الماضي المستفاد من صيغة الفعل له القدرة على استيعاب كل الأزمنة ، ولم تعد الحاجة إلى صيغة الأمر أو المضارع وغيرهما مُبيّنة .

وهناك أفعال لزمّت صورة الأمر ، واستغنت عن الماضي المضارع ، لأن المعنى الذي تدل عليه تناسبه صيغة الأمر أكثر من غيرها ، ومن ذلك الفعل : هَبْ بمعنى افرص ، ونعمم بمعنى اعلم ، وقد ورد هذين الصعلان في قول الشاعر :

فقلت : أجزني ، أباً مالك وإلا فهني أمراً هالكاً

وقول الآخر :

تعلّم شعاء المر فهر عدوها مبالغ بلطف في التحيل والمكر

وكذلك هات بمعنى : أعط ، وتعالى بمعنى : أقبل .

وهكذا أعنت صورة الأمر في هذه الأحوال ، أو في هذه الأفعال محكم المعنى الذي تدل عليه عن صيغتي المضارع والأمر .

(١) راجع أجنحة الأفعال في اللسان العربي للمؤلف ص ٣٩

وعلى هذا النهج من ظاهرة الاستعناء جات هذه الأفعال المتأخرمة لصيغة ماضية
مثل : يوطئ بمعنى يصيح ، ويميط بمعنى يدع .

وفي مجال تصريف الفعل ترى أفعالا ناقصة التصرف يأتي منها بعض الصيغ
مستعمية بها عن صيغ أخرى .

فهناك أفعال يأتي منها الماضي والمضارع ، ولا يأتي منها الأمر مثل أفعال الاستمرار
ما زال ، وما بقي ، وما برح ، وما انفك ، وقد يأتي من بعضها اسم الفاعل .. وانصيح
مستعمية تعني في اللسان العربي عن الصيغ المهملة مثل (ولا يزالون مجتهدين) (لن يرح
عنه عاكفون) (تالله تصون تذكر يوسف) . وهذه الأفعال مما يفيد معناه من
الاستمرار — براها في عمر حاجة إلى صيغة الأمر التي لم تُسمع في الاستعمال العربي .

ومنها الفعلا . يدع ويدر ورد مبهما المضارع والأمر ، ولم يرد مبهما الماضي . وفي
تصور بعض النحويين أن ماضي يدع ويدر ترك وأميت واستعني عنه بالفعل الماضي ترك^(١)

وقد ورد الاستعمال العربي بالفعل الماضي من الفعلين يدع ويدر ، من ذلك قول
أبيس بن رثيم اللثمي في عبدة بن زياد :

سل أمرني ما عيَّره ————— في وصالي اليوم حتى وذعه

وروي في قراءة شاذة : (ما وذعك ريك وما قل) .

لكه قليل ، لا يقدح في وجود ظاهرة الاستعناء في هذين الفعلين

والفعلا . كاد وأوشك ، استعمال العرب مصارعا هما ، ومصارع أوشك أكثر
استعمالا من ماضيا ، كما ورد اسم فاعل لأوشك في قول الشاعر :

فإنك موشك أن لا تراها ————— وتعدو دونه عاصرة العوادي

وفي قول الآخر :

فموشكة أرضنا أن تعدو ————— بخلاف الأميس وحوشا يابا

(١) الكتاب لسبويه ج ١ ص ٤٦

وذكر بعض النحاة أنه ثبت ورود اسم الفاعل من كاد في قول الشاعر .

أموت أنى يوم الرجاء وإسي بقيا لرهى بالدي أنا كائد

وبتحقيق هذا القول ثبت أن هناك عريضا وأن اللفظ هو « كابد » وهو اسم دأب من المكابدة غير جار على فله ؛ إذ القياس أن اسم الفاعل من « كابد » مكابده

فإن ابن سله في المختصر . كابده مكابدة وكبادا قاساه ، والاسم كابد وقد أيد هذا ابن السكيت في شرح ديوان كثر^(١) .

وعلى أي حال فالصريح المستعملة من هذين الفعلين استعني هما عن بقية المشتقات
مهما

الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض .

صيغ المظلوغة تعني عن المبني للمجهول .

من ذلك « افعل » التي تأتي مظلوعة لفعل ، وهو المعنى الغالب على هذه الصيغة مثل كسرت الزجاج فانكسر ، وقطعت فانقطع ، وجدبت فاعذب . ملاحظ أن صيغة « نفعل » التي جاءت أنرا « لفعل » أعنت عن سائرها للمجهول « فانكسر الزجاج » أعنت عن « كسر الزجاج » .

وكذلك افعل المظلوغة لفعل مثل مرجته فامترج فاجاب أنه مظلوع للأول أعنى عن باء أصله للمجهول فامترج أعنى عن مرج ، و « ارتفع » المظلوغة « لرفع » أعنى عن رفع

وكذلك تفعل المظلوغة لفعل بتشديد العين أعنى عن باء أصله للمجهول أيضا مثل « تفعل ثعم أعنى عن علم^(٢) » .

ووقع الاستغناء في صيغ أخرى .

(١) راجع المراجع المشار إليها في صلب البحث والأشرفي ص ١٣١ تحقيق محي الدين

(٢) الكتاب ج ٤ ص ٣٣ - ٦٦

يعول سيويوه : ولم سمعهم قالوا : فُقر ، كما لم يقولوا في الشديد شُد ، استمعوا ،
باشد واقتقر ، كما استمعوا باحتمار عن خير^(١) .

ويقول الميراثي شارحا عبارة سيويوه : قولهم اقتقر فهو فقير ، واشتد فهو شديد لم
يأت شديد وفقير على هذا العمل ، وإنما أتى على فعل لم يستعمل وهو فقر كما نفس
صُعف وشُدْذ على فعلت ، واستمعوا باقتقر واشتد عن ذلك ، كما استمعوا باحتمار عن
خير ، لأن الألوان يستعمل فيها فعل كثيرا .

وقد يستعني العرب عن التعجب بصيغته المباشرة إلى التعجب بصيغة غير مباشرة ،
ودبت كقول العرب : ما أكثر فائلته ، استغناء بها عن قولهم ما أهله^(٢) .

كما يبدو الاستغناء في ظاهرة التعويض ، وهي ظاهرة تاريخية ، وليست قياسية غلب ،
يُحذف حرف من الكلمة ، ويخصص عنه حرف آخر ، وعاليا يكون في غير مكان المعوص ،
كما عوضوا عن لام اسم وابن همزة الوصل فهما ، وعوضوا بهاء التأنيث في شبه ، وعزه ،
وعضه ، عن لامها المحذوفة ، ومن القياس فيها حذف الفاء من مصدر المثل الواوي ،
مكسور العين في مصارعه ، والتعويض عنها بهاء في المصدر مثل . بحدة وربة

ظاهرة الاستغناء في القصايا النحوية

وإذا تأكد لنا مما سبق أصله هذه الظاهرة في القصايا الصرفية حتى ، ما صدرت في
تقدير منبها لعوبا سار عليه العرب ، تحكمهم قواير السليقة القويمة ، وأسباب تصحح
ومطرة البيان ، فإننا نرى لهذه الظاهرة انتشار واسعا في مجال الدراسة النحوية . وهي في كلا
مبدئين تعظيما أبعادا جديدة لست لسان العربي في البيان ، وفقرته عن التصوير
ولتعبير

١ — أسماء الأفعال المنقولة .

وهي موعان ، نوع وضع في أول الأمر اسم فعل مثل : صه ، هيات ، وشتان

(١) الكتاب ج ٤ ص ٣٣ .

(٢) الكتاب ج ٤ ص ٩٩ .

والنوع الثاني : أسماء أفعال مقولة من الظرف أو الحار والمحذور مثل قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(١) ومثل إلبث عبي معي نبح ، ودونك الكتاب بمعنى خذ ، ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدم ، ووراءك بمعنى تأخر .

ومن الواضح في هذه التعبيرات أننا استعينا بالحار والمحذور أو الظرف عن فعل الأمر ؛ لأن هناك من الصورة التعبيرية ، التي تفهم من تكوين الكلمات ، وعملية المر الشائنة من بذل جهد صوتي على بعض المقاطع ، وطريقة الأداء ما يعنى عن صيغة انصب في فعل الأمر .

والمعروف عن ظاهرة الاستعانة أن المستعنى عنه لا يمكن ذكره مع المستعنى به .

وقد عرّض المبرد لهذه القضية في المقتضب فقال : فإذا جار الجمع بين شيئين ، فليس أحدهما عوضاً عن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول ، عليك بهذا ، وإعنا المعنى نخذ بهذا ، وما أشبه من المفعول ، فإن قلت « عليك » لم تجمع بينها وبين فعل آخر ؛ لأنها بدل من ذلك المفعول^(٢)

وعنى هذا النهج كل أسماء الأفعال المقولة تقوم على أساس قانون الاستعانة الذي قسا : إن العربي ينصاع له بفطرته الهادية

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٣) استعنى به عن فعل الأمر الرم .

وقد ينقل اسم المفعول من المصدر ، فيستغنى به عن مصدره ، سواء أكان المصدر سمع له فعل أم لا .

أما الأول فنحو قول الشاعر :

رُوِّدَ عَلَيَّ جَدُّ مَا تُدِيْ أَمَهُمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مَنِيَامُ

رواه ابن كيسان بصورة أخرى للشطر الثاني فقال : ولكن بعضهم منيامن ومسرّه بأنه داهب إلى اليمن ، وأما الثاني فنحو قول الآخر :

(١) سورة المائدة - ١٠٥

(٢) المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢

(٣) سورة النساء - ٦٤

تَنَزُّ الحَماجِم ضاحياً هَامِئُها بَلَّةُ الأَكْثَفْ كأنها لم تَخْشَقْ
وذلك لأن « بلة » مصدر لم يسمع له فعل^(١) .

٢ - المصدر النائب عن اللفظ بلفظه :

في كثير من الأساليب العربية الفصيحة يرى المصدر معنياً عن اللفظ بفعله ،
ودلت فيما عدا المصدر المتوكّد لمعامله ؛ لأن التوكيد والحذف يساويان ، ومعنى هذا أن ذلك
سائغ وشائع في المصدر المبين للنوع أو المبين للعدد .

وإذا ألقينا نظرة على هذه المصادر التي تعني تماماً عن لفظ أفعالها نرى ما تجهين :
مصادر واقعة في سياق الطلب .

ومصادر واقعة في سياق الخبر

فمن هذه المصادر التي أعنت عن أفعالها في سياق الطلب قول قطري بن
المجاعة :

فَصَبِراً فِي عَمَّالِ المَوْتِ صَبِيراً فَمَا نَهَلَ الخُلُودَ بِمَسْتَطَاعِ

وقد استشهد ابن عصفور بهذا البيت في إضافة شرط جديد لاستثناء المصدر عن
لفظ الفعل ، وهو تكرار المصدر ، أو دلالة الحملة على الدعاء مثل ' سقيا ورعي ' أو
اقتراح المصدر باستعظام توبيخ كقول الشاعر :

أَعْبَدَا حُلَّ فِي شُعْبَى غَرِيماً أَلْؤُمَا لَا أَبَالُثُ وَاعْتَرَايَا

وحمير الحويين لا يشترطون ما اشترطه ابن عصفور ، ويستشهدون بقوله تبارك
وتعالى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابَ ﴾^(٢) وقول الشاعر :

عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَدْ لَأَ رُزْتُ الْمَالَ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

(١) إذا حارب بلة اسم فعل بمعنى اترك تعبتا الأكف بهذا . وفي رواية جر الأكف يكون « بلة » منصوباً بفعل
محمول وجوبا ، فقلوا بالمعنى مثل خنته بهذا : فهو إذن مصدر نائب عن لفظ فعله وفي الحديث يصلح
شاهدنا على ظاهرة الاستثناء

(٢) سورة محمد ، ٤

فاستعنى الشاعر بلفظ « يدل » عن الفعل « اندل » ، والتدل هو الاحتطاف يقال يدل الشئ إذا اختطفه . والمعنى : اختطف المال يا زريق ، كما تفعل النعالب في احتطاف فريستها^(١) .

ومن المصادر التي دلت على أفعالها ، وأعت عنها في سياق الخير مصادر كثر استعمالها وشاع ، وقامت قرائن دلت على عواملها المحدودة ..

ودلك كقولنا عند تذكر النعمة : حمد وشكرا لا كفرا .

وعند ظهور ما يثير العجب : عجبا

وعند الامتثال لمن له ولاية : ممعا وطاعة .

وعند خطاب مريض عنه : أفعل ذلك ، وتكرامة ومسرة .

وعند خطاب معصوب عليه : لا فعلت ذلك ورغما وهواما .

ومنها المصادر التي تساق تفصيلا لعاقبة ما قبلها مثل قوله تعالى : ﴿ فإما منا بعد وإما فداء ﴾^(٢) .

ومنها المصادر المكررة حبرا عن أسماء الأعيان أو وقعت محصورة في أسماء لأعين مثل أنت سيرا سيرا ، ما أنت إلا سيرا فهذه المصادر مايت عن الفاظ أفعالها ، وكان تتكرر في المثال الأول عاملا على استعاء المصدر عن لفظ فعله ، كما كان المحصر في المثال الثاني مؤديا ما يؤديه التكرار .

ومن المصادر التي تخضع لظاهرة الاستعاء المصدر الذي يقع بعد جملة هي نص في معناه فيكون ذكر الفعل العامل حينذاك موعا من الموصول بأياه مبهج العربي في التعبير ، أو مصدر الذي يقع بعد جملة ليست نصا في معناه بل تخمسه وتحمل عيه ، وبه تصير نص

(١) راجع الأنصاري ص ٢١٢ ، والصريح على التوضيح باب المفعول المطلق

(٢) سورة محمد ، ٤

مثال الأول : له على ألف اعترافا فعبرة « له على » بما فيها من التزام تدل على الاعتراف .

ومثال الثاني : أنت ابني حقا . فحقا رفعت المحل الذي قد يفهم من قوله أنت ابني .

ومنها المصادر التي تحمل معنى الحدث ، وفيها دلالة على الشئيه ، ورفع بعد حمة تحوي معها ، وتدل على فاعلها مثل : له صوت صوت بلبل ، لها بكاء بكاء اشكل . وذكر سيبويه من هذا النوع قول الشاعر :

ما إن يمس الأرض إلا مكب مه وحرف الساق ، طي الجفن
وذلك لأن ما قبل قوله : طي الجفن بمنزلة : له طي .

بقي من هذه المصادر التي استغنت عن أفعالها هذه المصادر التي ليس لها فعل أصلا ، واستعملت مضافة .

وقد تحدثنا عن بله الأكف في أسماء الأفعال فإذا أصيغت إلى الأكف دحت في المصادر التي استغنت عن عاملها ، ومنها : وبله ، ووبحه وبخوها .

٣ — خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

جرى الاستعمال المصحيح على أن خبر هذه الأفعال يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن قليلا مع كاد وكرب ، وكثيرا مع عسى وأوشك ، وواجبا مع حري وأخوتى ، ومموجا مع أفعال الشروع .

فإذا جاء الخبر اسما أوله الحويين مثل : عسى الغوير أبوسا .

وللمبرد توجيه لالترام العرب بهذا الأسلوب فيقول : ولا نقل عسيت الصام ، ويذكر ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتا من وقت و (أن أقوم) مصدر لقيام م يقع ، فمن ثم لم يمع القيام بعدها ، ووقع في المستقبل ، قال الله عز وجل ﴿ عسى الله أن

يأتي بالفتح^(١) ، وقال : ﴿ فَعَسَى أَوْلَتْكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْطِلِينَ ﴾^(٢) ولو احتاج الشاعر إلى فعل فوضعه موضع المصدر جاز^(٣) ، لأنه دال عليه ، فمن ذلك قول الشاعر .

عسى الكُرب الذي أمميت فيه يَكُونُ وراءه فرج قريب^(٤)

فتعمل الخبر هنا قائم على أساس ضياع الدلالة على الرمن إذا كان الخبر اسمي ، ووجود هذه الدلالة في حالة الفعل المقترن بأن الذي يتناسب في دلالة على الرمن مع الفعل عسى .

لكن سيبويه يرى أن محيى خبر هذه الأفعال فعلا مصارعا مقرونا بأن أو مجرد منها كما هو صورة من صور ظاهرة الاستعناء التي درج عليها اللسان العربي سعيا إلى ما هو أولى للمعنى ، وأدل على المراد ، وأكثر تحقيقا للحكمة ، والتعبير الميسور . بقول سيبويه : « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك ، استعملوا بأن تعمل عن ذلك ، كما استعملوا أكثر العرب بمعنى عن أن يقولوا : عسبا وعسوا ، وبلو أنه داهب عن لو دهابه ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يعمل في عسى وكاد ، فترك هذا ؛ لأن من كلامهم الاستعفاء بالشئ عن الشئ »^(٥) .

وتصور سيبويه لهذه القضية ، ونظرته ها ، بعده إياها من مظاهر الاستعناء أعمق ، وأدق ، وذلك لملاحظته في نظراته قوانين اللسان العربي في التعبير .

إغناء الفاعل عن الخبر :

قد يعني الفاعل عن الخبر في أحوال خاصة ، بالرغم من أن مكانة الفاعل في الجملة تختلف عن مكانة الخبر ، ولكل منهما دوره في عملية الاستناد ، فالفاعل مسند إليه ، والخبر مسند ، ويتم هذا في صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية في الشكل ، فعلية في المضمون .

(١) سورة المائدة : ٥٢ .

(٢) سورة التوبة : ١٨ .

(٣) لأن الفعل بدون أن يفيد الحدث والزمن . ومع أن مصدر منقول .

(٤) المصنوع ج ٣ ص ٦٩ .

(٥) الكتاب ج ١ ص ٤٧٧ .

وذلك عندما يأتي المبتدأ وصفاً ، سواء أكان اسم الفاعل أم اسم المفعول ، أم صفة
مشبهة واعتمد على هي أو استفهام ، وكان الوصف مجرداً ومرفوعه مثنى أو جمعاً
وهذه الصورة كثيرة الاستعمال في اللسان العربي .

يقول الله تعالى ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ﴾^(١)
ومن ذلك قول الشاعر :

أقاطس قوم سلمى أم نورا طعنا إن يظعنوا معجيب عيش من قطنا^(٢)
وقول الآخر :

حليلي ما واف بهدي أنما إذا لم تكونا لي على من أقطع^(٣)

هذه النصوص فيها حمل اسمية من ناحية الشكل في (هل من خالق غير الله) ،
(أقاطس قوم سلمى) ، (ما واف بهدي أنما) لكن الحادثة عالية عليها مع وجود عنصر
لرسم وشأ هذا من وجود الوصف ، ومن تسلط الهي والاستفهام عليه الأمر الذي ترتب
عليه حتمية وجود الرمن مستمرا ، أو مترددا في وجوده ، أو معيا ، أصف إلى حد ، وذاك
أنه قد جاء بعد الوصف المبرد مثنى أو جمع ، فاعدمت المطابقة ، وهذا النظم لا يأتي إلا
في الحمل الفعلية وبحث النحويون عن تسوية لهذا الأمر فلم يكن أمامهم إلا تصور نوع
جديد من الحمل يجمع بين الفاعل والمبتدأ وقالوا : إما استعينا بالفاعل هنا عن الخبر .
يقول ابن مالك :

وأول مبتدأ ، والثاني فاعل أغشى في : أسار دان

وإذا تطابق الوصف ومرفوعه ثنية وجمعا يلحقاً النحويون إلى تصور آخر في لأعراب
هم أقرب إلى الصواب فيه ؛ إذ لو قالوا بالاستعناء لوجدوا أنهم أمام خطأ طائفاً به عن

(١) سورة فاطر ٣

(٢) هذا البيت من بحر البسيط ولا يعرف قائله

(٣) هذا البيت من بحر الطويل ولا يعرف قائله

وهو شبه الفعل أو جمعه إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا . قال الأختوني تعليقا على المثالين :
« فائتات الريدان أفائتمون الزيدون . ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ ،
وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على لغة : « أكلوني البراغيث »^(١) .

وبلا ريب فإن المطابقة بين الوصف وما بعده أضعفت الحديثية ، وقوت الانحياز إلى
الاسمية .

وهنا نقطة هامة :

هل تسلط الهي أو الاستمهام ضرورة لتأكيد الحديثية في الحالة الأولى أو أنه يكفي
وجود الوصف وانعدام المطابقة ؟

جمهور البصريين على الأول ، وأما الكوفيون ومعهم الأحفش من البصريين فيرون
ثاني ، ويحتجون بقول شاعر من طيء :

خير بسو لب فلا تك ملها مفالة لبي إذا الطمر مرت

فهي تصورهم أن « بسو لب » فاعل استعني به عن الخبر ، ولا يصح أن تصور
خلاف ذلك لأنها لو أعربا « خير » خيرا مقدما انعدمت المطابقة بين المبتدأ والخبر ، إذ
ستحير عن الجمع وهو « بنو لب » بمفرد وهو خير .

ورد البصريون بأن « خير » يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ؛
لأنه جاء على ربة المصدر مثل « الدميل » و « الصهيل » والمصدر يغير به عن المثنى
والجمع والمفرد بلفظ واحد مثل قوله تعالى : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهروا ﴾^(٢) وقول الشاعر :

« هن صديق لندي لم يشيب »^(٣)

وقول عبدالله بن قيس الرقيات :

حبذا العيش حين قومي جميع لم تفرق موسها الأهواء

(١) الأختوني ج ١ ص ٩٠

(٢) سورة النجم : ٤

(٣) راجع الأختوني ص ٩٠

ويدعم وجهة البصريين في أنه لا حاجة إلى القول بالاستعناء في هذه الحالة أن
عصر الرمن لا يكاد يوجد ، وأن الشاعر يريد إثبات الحقيقة بحركة الطير لبي لب ،
والثبات والعلوم من خصائص الاسمية .

فإذا تطابق الوصف مع ما بعده في حالة الأفراد يمكن تعليل الحدثة ، فيعرب
الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سد سد الخبر ، أو تعليل الاسمية ، فيعرب الوصف
خبراً مفعولاً ، وما بعده مبتدأ مؤخرًا مثل قوله تعالى ﴿ وَأَرْغَبَ أَمْتُ عَنْ الْهَيْبِ يَا
إِبْرَاهِيمَ ﴾^(١) .

يستغنى بالخال عن الخبر

وتسد الخال سد الخبر ، وذلك في أساليب تصيح المائدة منها مرتبطة بالخال الذي
بعد وجوده كافياً تماماً عن الخبر ، مع أن الخال بذاتها لا تصلح للحيوية .

ووضع المحوون هذه المعالج للجملة التي تسد الخال فيها سد الخبر .

ودلك بأن يكون المبتدأ معبداً عاملاً في اسم ظاهر ، يكون هذا الاسم الظاهر
مرجعاً لصمير بحيث يكون هذا الصمير صاحباً لخال لا تصلح بذاتها لأن تكون خبر
مثل : سَمَاعِي الْقِرَآنُ مُرْتَلًا .

فمصدر هو السماع ، والاسم الظاهر ، معمول المصدر هو القرآن ، والصمير
بدي مرجع إليه هو المستر في قولنا إذ كان ، أو إذا كان ، ومرتبلاً حال من ذلك
الصمير .

ومنه الحديث الشريف : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

وجاء منه قول الشاعر :

خير اقترائي من المولى حليف رصا وشرُّ بعدي عنه وهو غصبان

واستعمال العرب لهذا النوع من الحمل ، يجعلنا نتصور كان المخلوقة مع جملة الخبر

(١) سورة مريم ٤٦٠

تامة ونيسبت ناقصة ، لأنها لو كانت ناقصة لوقع الحال حبرا لها ، مع أن المعهود أن هذه الأسماء تكررت مشتعة ، وقد تأتي جملة اسمية مقترنة بالواو مما يجعل الحال أقرب التصورات المناسبة لها .

ومع الفراء وفروع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سييويه ؛ إذ يقول ومنه فوهج
« سمع أدنى زينا يقول ذاك » قال رؤية بن العجاج :

« رأى عيسى الغنصى أحساكا يعطي الخزيل فعلبك ذاك »^(١)

وبذا عرفنا من معاني هذه الأسلوب من أساليب الاستعاء أن الحال فيه لا تصلح أن تكون حبرا بمعنى هذا أن صلاحية الحال لأن تكون حبرا يوجب رفعها على الخفية ، ويخرجها من باب الاستعاء ، فلا يجوز أن نقول : صرني زينا شديدا ، ويتعين أن نقول : شديدا

قال الأشموني : وشد قولهم : حكمك منقطا ، أي حكمك مُتَبَتًا .

وم يكن هذا الأمر مقصورا على هذه الصورة من صور حذف الخبر وجوبا ، بل يراه فيها كتبها فراء بعد لولا ، وفي نص الجبر ، وبعد الواو التي هي نص في المعية

ويجوز سييويه حتمية الحذف هنا بكون الاستعمال ووجود دلالات في الحمل توحى بالمحذوف ونعني عنه فيقول هذا باب من الأبداء بصير فيه ما يسي على الأبداء .
ودث قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث
« لولا » ثم يقول لكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من
« ما لا » رغم الخليل رحمه الله : أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره ، فافعل كذا وكذا إما

(١) الكتاب ج ١ ص ١٩١ . وعاء البيت في ملحقات ديوان رؤيد وقبله قوله .

تقول عيسى قد أنى إحساكا يا أبصا علك أو إحساكا

ورامع الأشموني ج ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) لأشموني ص ١٠٥ وهنا المثل ورد في مجمع الأمثال للعبداني ج ١ بالرفع ، وفي هذه الحالة يكون موافقا
نقيس ولا شذوذ فيه

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٢٩

لا ، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام^(١) .

حذف المبتدأ وجوبا :

وم ظاهرة الحذف وإن كانت تختلف عن الاستعلاء ، كما أسلفنا ، لكن الحذف يوافق بعد استعلاء وقد تبين لنا هذا في حذف الخبر ، وهو أكثر وضوحا من حذف المبتدأ ، لما تراه في هذه الحالات من كثرة الاستعمال ، وإيجاعات العبارة ، وتوافر الدلائل ما يجعل ذكر الذي حذف منها نافلة من التوافل .

ومن ذلك :

- ١ — قطع النعت إلى الرفع مدحا أو ذما أو ترجما .
- ٢ — ما حكاه الممارسي من قول العرب : « في ذمتي لأفعلن » أي عهد أو ميثاق
- ٣ — إذا كان المبتدأ محبرا عنه بمحصوص نعم أو بشئ متأخرا مثل نعم الرسول محمد .
- ٤ — ما أخبر عنه بمصدر مرفوع حيء به بدلا من التلطف بفعله مثل : (سمع وطاعة) وقوله تعالى : ﴿ نصبر الليل ﴾ وقد سبق الحديث عن هذا .

شبه الجملة :

يقول ابن هشام في كتابه المعني . الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الحروف والخار والمحروور^(٢) . لكنه لا يدخل في قاعدة الاستعلاء إلا إذا تعلق بمحذوف تقديره « مستقر » أو « استقر » مثل : « الحمد لله » ، « والركب أسفل منكم » وهو بهذا يعني عن متعلقه المحذوف حتى إنه لغائه التام عنه رغم^(٣) الكوفيون وأبا طاهر وحروف أنه لا تقدير في عو : ريد عندك ، وعمرو في النار . وهذا لأن الخبر عندهم هو الطرف نفسه والخار والمحروور واحتملوا في تعليل النصب ، فيرى أبا طاهر وحروف أن الناصب المبتدأ ،

(١) المرجع السابق

(٢) شرح الأنصوري ج ١

(٣) المعنى ج ٢ ص ٧٤ حاشية الأمر .

(٤) المرجع السابق

وهذا هو الشأن في كل ما حالف فيه المتدأ حيوي ، وهو رأي سيبويه ، بينما يرى الكوفيون أن الباصب أمر معنوي ، وهو الخلاف .

والاستعلاء في شبه الجملة ليس مقصورا على كونها حبرا ، ولكنه عام في كل مواضعها الاعرابية .

فهو واقع في حالة كونها صمه مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنرَأْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قُرْطَاسٍ فَلَمْسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾^(١) .

وفي وقوعها حالا : مثل قوله تعالى : ﴿ فَمَخْرُجٌ عَلَى قَوْمِهِ فِي رَيْبِهِ ﴾^(٢) .

وفي وقوعها صلة مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ﴾^(٣) .

مفعولا ظن وأحواتها

هذه صورة أخرى للاستعلاء في مجال المصطلحات النحوية ، فظن وأحواتها تنصب مفعولين أصلهما المتدأ والخبر مثل ظلت الامتناع سهلا لكما إذا تأملنا في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ نجد أن جملة أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي « ظن » فقد أدت المعنى الذي يؤديه المفعولان

التمام في أفعال المقاربة والرجاء :

من أفعال المقاربة « أوشك » ومن أفعال الرجاء « عسى وأخلوق » قد تأتي هذه لأفعل لثلاثة على صورة يستعمل فيها عن خبرها بمرموعها وتسمى تامة يقول ابن مالك :

بعد عسى ، أخلوق ، أوشك قد يرد عسى بأن يفعل عن ثانٍ فقد

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعسى أَن نَّكْرَهُوا شَيْئًا وَنَحْمِلَ اللَّهُ بِهِ إِثْرًا كَثِيرًا ﴾^(٤) .

(١) سورة الأنعام : ٧

(٢) سورة القصص : ٧٩

(٣) سورة فصلت : ٣٨

المصارع في الآية في تأويل اسم مرفوع بالمفاعلية مستعني به عن المنصوب الذي هو الخبر^(١)

وعند جمهور النحويين لكي تأتي صورة التمام يسغي ألا يأتي بعد أن والمصارع سه صاهر فإذا جاء الاسم الظاهر بالأمر عند التلوين لم يخرج عن دائرة التمام ، وعند عبد السبكي والسبكي والعلوي مع القول بالتمام المول بالنقصان بأن يجعل الظاهر المرفوع اسم مؤخر ، وأن والمعل في موضع نصب خبر ، كما أجازوا الوجه الذي قال به شلوبيس والذي يؤكد أنه لا يحس في هذه الصيغة أو في هذا التعبير الذي ذكره يعقوب خبر عن الجملة بل إن المعنى متكامل ، وفي العبارة من الانجاعات ما يعني عنه تماما ، ولا تكاد تحس بنقص تحل بالمعنى .

وفي كان وأخواتها عندما تكون تامة :

قال ابن مالك :

« وذو تمام ما يرفع بكتفي » .

قال الأشموني في شرحه للبيت أي يستعني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصح في الأفعال ، وكان وأخواتها جميعا — ما عدا فتىء وليس وزال — تأتي ناقصة وتامة .
والشاهد على ذلك متعددة باستعمالاتها عن الخبر ، ودلالة هذه الأفعال على معن أخرى تخرجها عن دائرة النقصان .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فسبحك الله حين تمسود وحين تصبحون ﴾^(٢) أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح .

وقوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾^(٣) أي حصر وفي حديث ، ما شاء الله كان ، أي حدث .

(١) الأشموني ج ١ ص ١٣٢

(٢) سورة الروم : ١٧ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٠ .

ومن الاستعمالات اللغوية لكان أنها تجيء بمعنى كمال ، ومعنى عزل . من ذلك :
كان فلان الصبي إذا كمله ، وكان الصوف إذا عزله . وفي هذين الاستعماليين الأخيرين لا
بعدها من باب الاستغناء ؛ لأن لها مرفوعا هو الماعل ، ومنصوبا هو المفعول به فهي مرفوعة
هذين الفعلين ، أو منصومة معاهما .

بقوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(١) .

وتقول العرب : باب بالقوم أي برز هم ثيلا ، وظل اليوم أي دام ضئ ، وبرج الحصى
أي ذهب ، وابتعث الشيء أي غلص ، ويقولون : أصبحنا أي دخلنا في الصبح ، ومنه
قول الشاعر :

ومن فعلاقي أنسي حسن القرى إذا الليلة الشهباء أصحى حليدها
وتأتي بات بمعنى دخل كقول امرئ القيس بن حجر الكندي :
تطاولوا لي—لُك بالإقدام وبات الخليـل ولم ترقـد
وبات وبات له ليلة كليـلة ذي العائر الأرمـد

الاستغناء في باب الضمائر :

وهو في تقديره من أبرز ظواهر الاستغناء ، وإن كان السابقون من النحاة م يشيرون
ليه في حديثهم عن الضمائر ، وباب الضمائر بصفة عامة من أبواب النحو التي تحتاج من
مريد من البحث والدروس ؛ لأنها التعبير عن الذات ، والتعبير عن الذات بالغ الأهمية ،
ولأجل هذا نجد الحجم الصوتي للضمائر قليلا ، ومع هذا فهي في قمة المعارف ، والاستغناء
فيها فدا أكثر من غيرها ، وقد أشار ابن هشام إلى قيمة الضمائر في باب المعارف ، مع
صائب صونيا في قوله : « المصمر ، ويسمى المصمر ويسمى الكوفيون الكفاية والكفاية ،
وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح » ثم يقول : « وإنما سمي مصمرا من
قوله صمرت الشيء إذا سرته وأحبه ، أو من المصمر وهو الحرال ، لأنه في الغالب قنصل

(١) سورة هود . ١٠٧ ، ١٠٨ .

الحروف ، ثم تلك الحروف الموصوعة له غالبها مهموسة ، وهي التاء والكاف والهاء ، والهمس هو الصوت الخفي^(١) .

والاستعناء ماثل في عمل الضمير مظهرها كان أو مستترا ، ويكشف عن مرة اسم بها اللسان العربي وهي إثارة التعبير الأيسر ، والتماس ما حفر على اللسان .

فهي الصمائر الطاهرة للمتكلم أو المخاطب ما يعني عن التعبير عن الذات ، وهذه سمة لضمير في كل ألسنة البشر ، لكن في حالة الغائب يجد أمرا تفرد به اللسان العربي ، إذ يعبر عن الغائب بضمير دون ذكر المرجع اعتمادا على قرائن لا يستسيغ العربي إهدارها .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٢) والضمير يعود على القرآن ، ولم يتقدم له ذكر في الكلام لكنه ماثل في الحسان ، ولأجل هذا تكرر التعبير عن القرآن بضمير الغيبة وإن لم يسبقه المرجع ، وفي ذلك كما يقول ابن هشام شهادة له بالباهة ، وأنه غي عن انتفسير .

بل إنه قد يستعني بضمير الغائب عن الاسم الظاهر وإن لم يتقدم المرجع أيضا ، اعتمادا على قرينة الحال ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾^(٣) وانقصود الشمس ، وإن لم يسبق لها ذكر .

وفي الضمير المستتر وجوها صور عدة للاستعناء .

فالهمزة والنون في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾^(٤) ؟ ترى الهمزة في المعلن « أرى » و « أذبح » أغت عن ضمير المتكلم « أنا » ودلت على ما يدل عليه من ذات المتكلم .

والتاء في المعلن « ترى » أغت عن ضمير المخاطب أنت .

(١) صدور الذهب ص ١٣٤ .

(٢) سورة القدر : ١

(٣) سورة ص : ٣٢

(٤) سورة الصافات : ١٠٢

وصيغة فعل الأمر تعني عن العاقل ، وذلك لأن فاعلها مرتبط بصيغتها ، وهو مخاطب ، وما دام هناك أمر لابد أن يكون هناك مأمور وهو المخاطب .

ولأجل هذا لا نبي صيغة الأمر للمجهول .

في قوله تعالى : ﴿ نَظَرُوا عَلَىكَ مِنْ نِأْيٍ مُوَسَّى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

فالنون في الفعل « نَظَرُوا » أعت عن ضمير المتكلمين « نحن » .

ومما يؤكد مهمة الاستثناء في الوظيفة اللغوية أن موضع الأضمار لا يأتي فيه اظاهر حتى ولو كان مستترا جوازا وإذا قلنا . محمد يقول الحق لا يصح أن نقول : محمد يقول محمد الحق بل إذا اظهر اظاهر لابد أن نحو بالأسلوب محي آخر هو أن نقول : يقول محمد الحق ، وبين التعيين فرق توفر للحديث عنه علماء المعاني .

والعكس سائع في لغة العرب وهو الأضمار في موضع الاظهار ؛ لأنه يؤدي مهمة مركورة في نفس العربي ، وهي ولعه بالأبحار ، وتأنيبه عن فصول الكلام .

وعلى هذا النهج يستعملون بالصمير المتصل متى كان ميسورا عن الصمير المنفصل ما في أوهما من اليسر وقلة الكلمة وقد عبر عن هذه الخفيفة ابن مالك في منظومته الألفية .

وي اختصار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

فإذا كان من الميسور على لسان العربي أن يقول أكرمت فهو يأى أن يقول أكرم أنا

وإذا كان من الميسور أن يقول أكرمتك فهو لا يلجأ إلى أكرمت ريك

حتى المواضع التي أجاز فيها الرماني وغيره من النحاة الانعصال مع إمكان الانصال نجد لأسلوب القرآني أثر الانصال ؛ لأنه مع قلة الجهد يعي ويكفي من ذلك قوله تعالى ﴿ فَمَسْكَنِيكَهُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَنُلَومَكُمُوهَا وَأَنُقَلِّبُهَا كَآرَهُونَ ﴾

نائب الفاعل :

يمثل الفاعل ركنا أساسيا في تحقيق الفائدة في الجملة الفعلية حتى أصبح من اعتبارات السائرة على ألسنة النحاة : « كل فعل لابد له من فاعل » وهي قبل أن تكون قصية يحويه قضية عملية منطقية .

وللفاعل صورة محددة في أذهان النحويين هي صورة المفرد أعني ما يقابل الجملة بعد وجدوا هذه الآية وأمثالها مما يكون فيها الفاعل جملة أو قضية ذات فروع مثل قوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾^(١) ذهب النحويون يتأولون لما قاعلا ويقولون إنه مهم من الكلام وتقديره . « وتبين لكم التبين » وهذا التصور لا يحظر على بال عربي فصيح فصلا عن أن يكون هذا داخلا في حساب البيان القرآني .

إنه هي صورة من صور الاستثناء عدل فيها عن المألوف من التعبير عن الفاعل .
وبائب الفاعل في حقيقة صورة أخرى من صور الاستثناء ، لم يبعد فيها الفاعل ،
وهي تعلق الفرص بالمفعول ، فانتهى إليه قصد المتكلم ، وأصبح ركنا في الجملة ، والفاعل في كثير من صور البناء للمجهول غير مجهول برغم المصطلح النحوي ، لكنه لم يسم لأن تسميته تحصيل لأمر واقع .

وسطر لأساليب نائب الفاعل في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ ووضع الكتاب وجهه بالبين والشهداء وقضى بينهم بالحق ﴾^(٢) ، ﴿ وجهه يومئذ بهم ﴾^(٣) ، ﴿ وغرض الماء وقضى الأمر ، واسعرت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين ﴾^(٤) ، ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ﴾^(٥) ؟ ، ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾^(٦) ، ﴿ هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾^(٧) ؛ يجد أن الفاعل فيها أظهر من أن يجهل ، ففي أكثر الأساليب القرآنية

- (١) سورة الزمر . ٦٩
- (٢) سورة الحجر . ٢٣ .
- (٣) سورة هود . ٤٤
- (٤) سورة النحل . ٣٠
- (٥) سورة الأنعام . ٢٧ .
- (٦) سورة الفرقان . ٣٥ ، ٣٦

الفاعل هو الله تعالى ، وعلقت أهداف الكلام عن وقع عليه الفعل أو بزمان وقوعه ، أو مكانه ، أو بمصدر الفعل ، أو بأي قيد من فيوده .

ومن هنا فلا عيار على رأي الكوفيين في قولهم يجوز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به وفي احتجاجهم بقراءة ابن عامر ﴿ قُلْ لِلْفَقِئِ امْتُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^(١) وكان البصريون متكلمين في تقديرهم نائب الفاعل ضميراً مستترا عائداً على الجزاء ، أو المعبران المفهومين من المقام .

كما تكلف أبو حيان^(٢) في تخريج قراءة جعفر ﴿ وَيُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾^(٣) فأعرب « كتابا » حالا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (صائره) والتقدير ويخرج له المطائر كتابا . وهذا كله ملرر من إنابة الحار والمحروور عن الفاعل مع وجود المفعول به

ظاهرة العدل :

ظاهرة لغوية ، توفر النحاة على دراستها عند حديثهم عن المصوغ من الصرف باعتبار أن المعدول بالاسم من صيغة إلى صيغة أخرى علة فرعية في الاسم إذا انضم إليه العلمية أو الوصفية منع من الصرف .

وقد حصر الصميري^(٤) المواضع التي تحدث فيها هذه الظاهرة اللغوية التي يعدل فيها عن صيغة إلى صيغة أخرى وكلنا الظاهرتين مستعمل ، مما يجعل العدل أدخل في الاستثناء ، وذلك في خمسة أضرب ، أذكرها بإيجاز :

أحدها : ما كان معدولا عن اسم معرفة إلى مثال فعل نحو عمر ورهر وقُتس وخُيبت ، فهذا المعدول عن عامر ورافر وقائم ، وخيبت ، ويكثر هذا النوع في باب السدء
ثانيها : ما كان معدولا من الأعداد عن واحد إلى أحاد وعن اثنين إلى ثناء ، وعن ثلاثة إلى ثلاث .

(١) سورة البقرة : ١٤

(٢) البحر المحيط ج ٦

(٣) سورة الأنعام : ١٣

د. (٤) النحاة والفكرة للصميري ج ٢ ص ٥٥٩ إلى ص ٥٦٣ .

ثالثها : المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمع وكُنِع في التوكيد ، وهما جمعاء وكنعاء ، وباب
 فعلاء وأفعِل في الجمع أن يكون على فُعْل فكأنه قد عدل بهما عن جُمع وكُنِع
 رابعها : ما عدل عن الألف واللام وذلك نحو سحر وأخر . فأما سحر فكأن الأصل أن
 يستعمل بالألف واللام ، فيقال : جثته عند السحر ، ولقيته في السحر
 فاستغنى عن هذا التعبير بلفظ سحر مراداً به سحر يومك ، ولذا صرح من
 الصرف للعلمية والعدل
 وأما آخر فهو معدول عن الألف واللام ، وكان الأصل أن يقال : لأخر
 بالألف واللام ؛ لأن باب أفعِل إذا حدثت منه « من » لزمه الألف واللام وثني
 وجمع وأنت .. فكأنما في قوله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾^(١) استغنى عن
 الآخر المقترنة بأل .
 خامسها : ما عدل إلى أمثال فقال .

ويحصر الصميري هذا النوع الخامس في أربعة أوجه :
 أحدها : ما عدل للتسمية نحو : خَدَام وقطام .
 ثانيها : ما عدل للأمر نحو خَذَارِ أي احذر .
 ثالثها : ما عدل للمصدر نحو قولك فجارِ بمعنى المعجرة .
 رابعها : ما عدل بمعنى الصفة كقولك للسمية : حَلَّاقٍ بمعنى الخالقة^(٢) .

ولطرفة الفاحصة لهذه الأصرب الخمسة بما وراءها من تعريجات يوضح لنا كيف
 كان « العدل » مظهراً من مظاهر الاستعناء التي كان يستبدل فيه العربي بفطرته الصدية
 سفية صريحة بضبيعة لأن الأولى أدنى إلى طبعه وأقرب إلى دوقه ، وأكثر موافقة لفطرته المعوية .
 يقول المزد عن آخر : فلو أن آخر قد استغنى فيه عن ذكر (من كذا) لكان
 لارماً ، كما يلزم قولك هذا أول من داك ؛ ولذلك قلت في آخر بغير الصرف ؛ لأنها محدودة
 عن وجهها ؛ لأن الباب لا يستعمل إلا بالألف واللام أو من كذا^(٣) .

(١) سورة البقرة . ١٨٤

(٢) المرجع السابق / الصميري ج ٢ ص ٥٦٤ .

(٣) المقطع ج ٣ ص ٢٤٦ .

ويقول عن سحر : فأما سحر فإنه معلول — إذا أردت به يومك — عن الألف واللام فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته لأنه غير معلول^(١) .

ويسقط مسويه العدل في سحر ، ميبا الأساس الذي قام عليه فيقول . : وكما تركو صرف سحر طرفا ؛ لأنه إذا كان محرورا ، أو مرفوعا ، أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة ، لا وفيه لألف واللام ، أو يكون بكرة إذا أخرجنا منه ، فلما وقعت معرفة في الظروف بعد ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معلولا عندهم^(٢) .

وفي فعال ومفعول من العدد يتحدث المبرد بما يؤكد الاستغناء مهاتين الصيغتين عن صيغ أخرى ؛ إذ يقول : ومن المعلوم قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده . وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث ، وكذلك أحاد ، وإن شئت قلت : مؤخذ ، كما قلت مثنى قال الله عز وجل : ﴿ أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾^(٣) ، وقال عز وجل ﴿ فأنكحوا ما من طاب لكم النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾^(٤) .

وهذا يتضح لنا ما في ظاهرة العدل من عدول عن صيغة إلى صيغة أو استبدال صيغة بصيغة ووراء هذا مسرّع لغوي أو حوي ، وفي نهاية الأمر يثري اللغة ويمسحها مرير من القدرة على التعبير عن الأشياء والمعاني .

تنوين العوض :

هذه التنوين يلحق بكلمة إذ تستغني به عن المصاف إليه الذي يكون حمة ، وقد يكون عدة جمل مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾^(٥) فالتنوين هنا يكشف برصوح عن الحملة المستعنى عنها وهي : وأنتم حينئذ بلغت الروح الخلقوم . وأما مقام هذا التنوين مقام عدة جمل فرى ذلك في قوله تعالى : ﴿ يومئذ تحدث أخبارها ﴾^(٦) والحمل التي أعنى عنها التنوين هي الآيات من أول السورة حتى هذه الآية .

(١) المرجع السابق ص ٣٧٨ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٣ الأمية

(٣) سورة فاطر : ٩

(٤) سورة النساء : ٣ . المختص ج ٢ ص ٣٨٠

(٥) سورة الزاخرة : ٨٤

(٦) سورة الزلزلة : ٤

و « إد » التي يلحق بها تنوين العوض لا بد أن يكون مضافا إليها أحد الظروف مثل يوم وحين أو بتعبير أدق يضاف إليها اسم زمان صالح للاستعناء عنه^(١) .

وفي الخصة أن الاستعناء ليس عن اسم الزمان المضاف إلى إد وإنما هو عن محدداته ومتغيراته والأمور التي تقع فيها نستعنى عنها بأماره التنوين واعتقادا على ما سبق من سياق الكلام .

ماذا وراء انتشار هذه الظاهرة في اللغة العربية ؟

بعد هذه الجولة في ربوع اللغة العربية ، وفيما للسان العربي من اتجاهات شتى في التعبير ، وكذا فيما اهتدى إليه اللغويون القدماء من أصول وقواعد رأوا فيها صوابا كاشفة عما هذا اللسان من خصائص وسمات ، يظهر لنا فيما يظهر ظاهرة الاستعناء التي حوسا جاهدوا أن عدد أبعادها ، وتتبع مداها . ونبر أثرها ، وبميرها عما يشبهها من ظواهر ، ومتغيرات وقد قاربت الغاية فيما أرى ولا أدعي ألي أوقيت عليها .

وبقيت ناحية أخرى لا يتم البحث بدونها هي الكشف عن الدلالات وراء شيوع هذه الظاهرة في اللسان العربي

وأول هذه الدلالات أن فيه دعما لقانون الإيجاز في اللسان العربي .

فسان العرب يرفض المصنوع ، ويؤثر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم وفيما أسلمناه من مواضع للاستغناء في النواحي التصريفية والصوتية والسجوية يكشف بجلاء عما في الاستغناء من دلالة بيّنة على الإيجاز .

محين تحمل الممزة في الفعل المضارع محل الضمير أما

وعندما نقول مثني بدلا من اثنين اثنين ، أو ثلاث بدلا من ثلاثة ثلاثة .

وعندما يستغنى بمرفوع كان التامة عن منصوبها .

كل هذه الملامح تصاف إلى غيرها فتؤكد وجهة الإيجاز في التعبير العربي .

(١) معني القليب ج ١ ص ٨٠

وثانيها : يعطي أبعادا جديدة لسحت اللسان العربي في البيان وقدرته على التعبير
فمن سمى اللسان العربي أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة ، وأنه يتنقل من صيغة
إلى صيغة ، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى ، فهو يستخدم صيغ جموع
الكرة في الكرة ، ويستخدم بعض صيغ القلة مستعينا عن الصيغ الأخرى
وفي مواضع من الأعمال يكفي بالياء للمجهول ، لأن الفاعل فيها بعد ذكره نافية ،
ولأن المعنى غير ملح في طلبه .

وبعض لأسماء التي لا تأخذ نصيبها في العملية التصريفية يقدم لها البديل .
« استمعوا » بالثبوتات « عن تصغير اللاتي واستمعوا » بالثبوتات « عن تصغير » من
« وأي » .

ولسان العربي أساليب تعبيرية رائعة ، هي آية في الفصاحة والبيان حل فيها المصدر
محل الفعل ، ولو لحا فيها للفعل لما كانت لها هذه القدرة البيانية .

وكذلك استخدام صيغة واحدة في أكثر من اتجاه مثل « فعال » .
والعرب يعدلون إلى صيغة « فعال » للتسمية مثل « حذام » وللأمر مثل
« برأ » والمصدر مثل « فجار » وللصفة مثل « خلقي » للمنية^(١) .
وفي قيام « أن واسمها وحرفها » مقام معمولي غير وجهة في التعبير لا تتحقق في
حالة وجود المفعولين .

ثالثها : في الاستعانة تعبر عما هو مكرر في طبع العربي من رغبة في التحدث
بصوتي في الصيغة والتماس ما كان خفيفا وميسورا في النطق .

والعرب استخدمت « الظش » و « الخش » بمعنى واحد وأثرت الأثير بالتصغير ،
ولم يصبح للأول وجود إلا في بطون المعاجم ، ولحجات بعض القبائل التي رعصها الدوق
العام للعرب ممثلا في أسواقهم الأدبية .

(١) راجع ما نقلناه عن الصيمري من ضروب العمل

وكذلك « الجريشي » و « النفس » ، أثروا الأخير وتركوا اللفظ الأول ، ويرى كان الحسبي استخدمه في بعض شعره ، شأنه فيما يجنح إليه من عرائب .

ومن ذلك في الفضايا التصريعية لحوهم إلى أفعال .. جمعا لفعل مع أن الأولى فعل حسب كثرة الاستعمال التي هي عليها الصرييون قواعدهم .

وقد أسلفنا ما قاله الأشموني الذي رجع إلى كلام ابن مالك في شرح الكافية وفيه يقول : إن أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذي فاعه ولو مثل وقت وأوقات ووصف وأصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكر ووعد وأوعاد ، فاستعملوا صم غير أفعل بعد الواو ، فعدوا إلى أفعال ثم ألحق الأشموني المضاعف من فعل مثل عم ، ورب ، وبر ، وقد عما فاعه وار وفي حسابه ما كان في نخلد العربي الذي استخدم هذه الصيغة من الخفة والتجاسر بصوتي

ومن ذلك قولهم في جمع شمع « شموع » جمع كثرة ، ولم يرد لها جمع قلة ، ورجع إلى ما قاله المبرد عن هذا في المقصب كما ذكرنا في البحث ، إذ لو بضرنا في صيغ القلة التي تناسب صيغة فعل مثل أفعل وأفعال لوجدنا فيها بلاء كبيرا وجهدا شديدا على اللسان بسبب تلاقي حرفي الشير والسير ، وهذا يحف إلى حد كبير في صيغة فَعُول التي يصم فيها الحرفان جميعا .

كذلك ما رواه سيويه^(١) من أن العرب لم تفل « فَر » واستغنت عنها بافتقر

وكذلك روى أن العرب^(٢) قالت : ما أكثر قائلته !! واستغنت بالصيغة غير المباشرة لتعجب عن الصيغة المباشرة وهي ما أقيله !!

ما سبب هذا الاستعناء ؟ لا شيء إلا التحذف والتخاس الأيسر في التعبير ، إذ يرى ذلك واضحاً في « افتقر » وفي عبارة « ما أشد قائلته » أكثر من فَر وما أقيله

رابعها : هو وسيلة من وسائل التسمية اللغوية ، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة ، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعاني والأشياء في مواجهة ظروف متباينة .

(١) الكتاب ج ٤ ص ٣٣

(٢) الكتاب ج ٤ ص ٩٩ .

ودور « الاستغناء » في هذه الناحية وإن كان محدوداً ؛ لأن مهمته في التطوير اللغوي أوضح وأظهر ، لكن مهمته في الانحاء وإثراء القاموس اللغوي قائمة ويبدو ذلك في ظاهرة العدل ؛ إذ الصيغة المعلوم إليها فيها توسيع لأسباب التعبير اللغوي وإن كان كل تعبير منها له ما يدفع إليه .

وهذا كله بجانب دعم دلالة الصيغة بمنحها القلوة على أداء معان متعددة .
من ذلك جموع القلة عندما تؤدي ما تؤديه جموع الكثرة مثل قوله تعالى : ﴿ وأقدمهم هواء ﴾ .

وجموع الكثرة عندما تؤدي معنى القلة مثل قوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ .
وصيغ المطاوعة عندما تغني عن البناء للمجهول مثل : انكسر الزجاج .
وكذلك عندما يحل الفاعل أو الحال محل الخبر .
وعندما تحل « أن » واسمها وخبرها محل مفعولي « ظن » .
وعندما تكتفي « كات وأخواتها » بالرفوع عن الخبر ، وتضمن معان جديدة ما كانت تدل عليها عندما كانت ناقصة .

وعندما يتخذ صيغاً لتصغير المبتدأ تختلف عن صيغ تصغير المخرجات .
خامسها : هناك من الاستغناء ما يمكن أن نسميه الاستغناء الفطري يدفع إليه العربي الفصيح بسليقته وفطرته على طريقه المستعين نحو إعداد لغته ، وتأهيل لسانه للتعبير عن أشرف المعاني ، وأقدس المبادئ ، وأهدى الشرائع ، وأحسن القصص ، وأصدق الخبر ، وأعمق العلوم .

فهو يستخدم صيغة « أفعال » في الجمع حيناً ، و « أفعل » حيناً آخر .
ويكتفي بصيغ القلة عن الكثرة .

ويكتفي بتصغير « الذي » عن تصغير « من وأي » .
وأكثر التصغير في القضايا التصريفية يدخل في الاستغناء السليقي (السلقى) .

وهناك الاستغناء الاصطلاحي .. الذي قال به النحاة عند تحلف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين ، فيستبدلون به مصطلحا آخر .

كقوتهم بالفاعل أو الحال الذي سد مسد الخير .

وقوتهم بأسماء الأفعال المنقولة .

والمصدر الذي أغنى عن لفظ فعله .

وقوتهم بشبه الجملة ، وكان التامة ، ونائب الفاعل ، وظاهرة العدل .

فالاستغناء في هذا كله لم يتجاوز باب المصطلحات ، وهو مجرد تصور من النحاة لضروب التعبير عند العرب ، ووضعها في قوالب ملائمة من قواعدهم .

سادسها : الاستغناء في عملية تصريف الأفعال .. ؟ إذ نرى قدرا منها لا يتجاوز صورة الماضي ، كما نرى أفعالا ملازمة للأمرية ، وأخرى ملازمة لصورة المضارع كما نرى أفعالا أخرى ناقصة ، وهذه الأفعال كلها استغنى بما سمع من تصرفاتها عن التصرفات الأخرى التي لم يستعملها العربي ، أو استعملها وعدل عنها .. هذه الظاهرة بخاصة تعني أن الأفعال في هذه الحالة تحولت إلى وظيفة لغوية أخرى جعلتها أشبه بالأحوات التي تحمل معاني يراد منها أن تؤديها فحسب وهذا واضح في : نعم ، وبس ، وعسى ، وليس والأفعال ناقصة التصرف من أحوات كان أو كاد ، وغيرها .

سابعها : بقول أبو حيان في الارتشاف : اللغة من الأمور الوضعية لا تمنطق ولا تعلل .

وهذا قول يتحدث عن طبيعة اللغة بما هو أدنى إلى الفهم الصحيح ، وأقرب إلى الحقيقة .

ومواجهة القضايا اللغوية بأقيسة ضابطة ، شاملة ، مستوعبة أمر غير ميسور في كثير من الأحيان . ووجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن فشل القياس النحوي في بعض القضايا .

ففي الاستغناء كما أسلفنا يعدل العرب أحيانا عن صيغة حكم بها القياس ، أو

بتعبير أدق عدل القياس النحوي عن الصيغة التي أثرها العرب في نطقهم ، مثل : أنى يأتي بفتح الياء مع أن القياس كسرهما .

وكذلك في جمع فَعَلَ على أَفْعَال (صحيح العين) مع أن القياس الصرفي أَفْعَل .
وورد عن العرب نصغير بعض المبيات والقياس النحوي أو الصرفي أن فضايا التصريف مقصورة على الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة .

فظاهرة الاستغناء تكشف عن لون المواجهة اللغوية أو اللسانية في التعبير عن الأشياء والموجودات والمعاني بطريقة تختلف عن الحلول التي طرحتها الأقيسة النحوية والصرفية .
والعربي في الاستغناء ، كان يتحاکم إلى فطرته النقية ، وعرويته المعربة ، وعندما كانت تتلاقى القبائل العربية في الأسواق ومواسم الحج كانت تتخير وتتقن الأفصح والأيسر بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية ، واستقامة اللسان ، واتساع آفاق التعبير التي جاوزت حدود القبيلة ، ومطالبها الضرورية إلى حياة أكثر حداً وأوسع مطالب .

وفي هذا الطور نضجت اللغة تماماً ، وأصبحت معدة لأن ينزل بها الكتاب العزيز الذي كانت فصاحته وبلاغته آية للناس .

وبرغم هذا يتجرد النحاة — وبخاصة نحاة البصرة — للانتصار لأقيستهم ، ولو استغنى العرب عنها ، أعني ولو سبق للعرب أن قالوا صيغة ألفوها تعني عما تكلفه النحاة بالقياس ، ولا أدل على ذلك من قول المبرد الذي أشرنا إليه ، وهو يتحدث عن الاستغناء :
« ولو احتاج شاعر لحجاز أن يقول في رجل أُرْجَال ، وفي سبع أسباع ؛ لأنه الأصل »^(١) .

هذا هو الانتصار للقياس يبدو في كلام المبرد ، يميز للشاعر صيغة استغنى عنها العرب وعدلوا إلى غيرها ، ويدعو إلى هذا بدافع الضرورة ، مع أن الضرورة تقدر بقدرها ، وهي في الوقت نفسه مرتبطة بالولاد عن العرب .

(١) المقطع ج ٢ ص ٢٠١ .

خاتمة :

وأخيراً أقول هذه هي ظاهرة الاستعناء في اللسان العربي تتبعها في مجالات شتى ، وميادين عدة ، نحوية وصرفية ، ولا أدعي أنني استقرأت مواضعها استقراء تاماً لكنني أثبت من ذلك بقدر ما يوصل إلى النتائج التي سجلتها .

إنها ظاهرة تبرز قيمة المفصحي ، وتكشف عن عناصر القوة فيها ، وإمكاناتها المتعددة في التعبير عن الأشياء والموجودات والمجسّات والمعنويات .

أرجو أن أكون بهذا قد أوفيت أو دأيت . وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

ولا زال لسان القرآن الكريم قواماً على كل الألسنة ، مهيمناً عليها .

والحمد لله أولاً وآخراً ،،،

أهم المراجع والمصادر :

- ١ — القرآن الكريم .
 - ٢ — الكتاب لسيبويه
 - ٣ — المقتضب
 - ٤ — الكامل
 - ٥ — معني اللبيب عن كتب الأعاريب
 - ٦ — شذور الذهب
 - ٧ — البحر المحيط
 - ٨ — التذكرة والبصرة
 - ٩ — شرح الأشموني
 - ١٠ — التصريح على التوضيح
 - ١١ — تاريخ التطور النحوي
 - ١٢ — أبنية الأفعال في اللسان العربي
- الطبعة الأميرية وتحقيق هارون
للمبرد — تحقيق عضية
للمبرد
حاشية الأمير
لابن هشام
لأبي حيان
للصبري — تحقيق د. فتحي
بتحقيق محي الدين
للشيخ خالد الأزهرى
لبراجستراسر
للباحث